

Distr.: General
23 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البنود ٩١ (أ) - (ز) و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٤ من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية
والتنمية؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها
البلدان النامية غير الساحلية؛ النظام المالي الدولي والتنمية؛
أزمة الديون الخارجية والتنمية؛ نتائج المؤتمر الوزاري الدولي
للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان
المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في
مجال النقل العابر؛ السلع الأساسية
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
(١٩٩٧-٢٠٠٦)

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة الوثيقة المعنونة "متابعة المؤتمر الدولي لتمويل
التنمية (مونتييري ٢٠٠٢): التزامات برشلونة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق).



وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البنود ٩١ (أ) - (ز) و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٤ من جدول الأعمال، وإسهامهما في الحوار الرفيع المستوى على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٧.

(توقيع) مارسيلو سباتافورا

الممثل الدائم لإيطاليا

لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري ٢٠٠٢): التزامات برشلونة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي

• مقدمة

منذ إعلان الألفية، تحقق من خلال عدد من المؤتمرات الدولية توافق عالمي غير مسبوق في الآراء على الأهداف والاستراتيجيات والاحتياجات والالتزامات المالية لتخفيف حدة الفقر.

وقد وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في استنتاجاته المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢^(١) على إسهام الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، وذلك عن طريق اعتماد الالتزامات (المسماة التزامات برشلونة) المتعلقة بحجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتنسيق السياسات ومواءمة الإجراءات، وعدم ربط المساعدة، والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وإصلاح النظام المالي الدولي، وتخفيف عبء الديون، والمنافع العامة العالمية، ومصادر التمويل المبتكرة.

وفضلاً عن ذلك، تشكل زيادة الفرص التجارية التي يوفرها المزيد من تحرير التجارة العالمية وتحسين القواعد المنظمة للتجارة المتعددة الأطراف عنصراً مهماً لتمويل التنمية، على النحو الذي أكدته توافق آراء مونتيري. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه البالغ لعدم تحقيق تقدم كبير يتم الإبلاغ عنه في مؤتمر كانكون الذي نظمته منظمة التجارة العالمية. ولا زلنا مقتنعين بأن زيادة تحرير التجارة العالمية، المقترن بأنشطة في مجال التعاون الإنمائي، يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا يرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم مواصلة المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية فور توافر الاستعداد لدى جميع الأطراف للمشاركة مرة أخرى. وينبغي أن يبدي الجميع التصميم والمرونة اللازمين للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في برنامج الدوحة الإنمائي.

وستواصل المفوضية الأوروبية رصد تنفيذ الدول الأعضاء لالتزامات برشلونة، وستقدم التقرير الدوري المقبل إلى مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(١) انظر المرفق.

• موجز

يمكن تسليط الضوء على بعض العناصر المحددة لتنفيذ التزامات برشلونة:

حجم المساعدة الإنمائية الرسمية

الاتحاد الأوروبي هو أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم: إذ يزيد نصيبه عن نصف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وثمة اتجاه إيجابي نحو وفاء الاتحاد الأوروبي ككل بالتزام برشلونة المتعلق بحجم المساعدة الإنمائية الرسمية. فبعد مرور عام ونصف على انعقاد مؤتمر مونتيري تبدو النتائج أفضل مما كان متوقعا.

< تعمل جميع الدول لكي يفي كل منها بما عليه من التزامات برشلونة بشأن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وحقق الاتحاد الأوروبي ككل والبلدان كل منها على حدة تقدما كبيرا في هذه الناحية إذ أوفت بعض البلدان بالفعل بالتزامات برشلونة. وتعهدت الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد مؤخرا بأن تزيد تدريجيا مستوى ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية، وأُخذت خطوات كبيرة في هذا الاتجاه.

< يتضمن الجدول التالي بيانات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وفرقها الدول الأعضاء وقدمتها المفوضية الأوروبية في أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى مجلس الاتحاد الأوروبي في تقريرها المعنون "متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري - ٢٠٠٢)، رصد التزامات برشلونة". وربما طرأ تغيير على البيانات الواردة في الجدول بعد نشرها. وقد ورد تحديث لتلك البيانات من حكومة إيطاليا يتصل بسنة ٢٠٠٣ (٠,٢١) ومن حكومة البرتغال يتصل بسنة ٢٠٠٣ (لم تحدد بعد) وبسنة ٢٠٠٢ (٠,٢٧).

الإنجازات الفعلية والمتوقعة للاتحاد الأوروبي في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ٢٠٠١ - ٢٠٠٦							
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١		
نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي						مليون يورو	الدول الأعضاء
٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٣٠	١ ٩٣٩	إسبانيا
٠,٣٣	ستتقر فيما بعد	ستتقر فيما بعد	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٥ ٥٧١	ألمانيا
٠,٧	ستتقر فيما بعد	ستتقر فيما بعد	٠,٤١	٠,٤١	٠,٣٣	٣٢٠	أيرلندا
٠,٣٣	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٢	٠,١٥	١ ٨١٧	إيطاليا
٠,٣٣	ستتقر فيما بعد	ستتقر فيما بعد	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٥	٢٩٩	البرتغال
٠,٦	٠,٥٤	٠,٥	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٣٧	٩٦٨	بلجيكا
> ٠,٨	> ٠,٨	> ٠,٨	٠,٩	٠,٩٦	١,٠٣	١ ٨٢٤	الدانمرك
١	ستتقر فيما بعد	٠,٨٦	٠,٨١	٠,٧٤	٠,٨١	١ ٨٦٠	السويد
٠,٥	ستتقر فيما بعد	ستتقر فيما بعد	٠,٣٩	٠,٣٦	٠,٣٢	٤ ٧١٣	فرنسا
* ٠,٤٢	* ٠,٤٠	* ٠,٣٨	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٢	٤٣٤	فنلندا
٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٨٨	٠,٨٤	٠,٨٢	٠,٨٢	١٥٧	لكسمبرغ
٠,٤	٠,٤	٠,٣٥	٠,٣٣	** ٠,٣	٠,٣٢	٥ ١١٢	المملكة المتحدة
٠,٣٣	٠,٢٩	٠,٣٦	٠,٤	٠,٢٤	٠,٢٩	٥٩٥	النمسا
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨٠	٣ ٥٤١	هولندا
٠,٣٣	٠,٣	٠,٢٥	٠,٢	٠,١٧	٠,١٧	٢٠٢	اليونان
> ٠,٤٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٠,٣٤	٠,٣٣	٢٩ ٣٥٢	مجموع الاتحاد الأوروبي

المصدر: تقرير المفوضية الأوروبية: "متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتريري - ٢٠٠٢)، رصد التزامات برشلونة"، بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠٣.

* استنادا إلى الزيادة (باليورو) في المساعدة الإنمائية الرسمية التي وافقت حكومة فنلندا على إدخالها بحلول نهاية مدة خدمتها في ٢٠٠٧ وإلى التقدير الحالي للناتج الوطني الإجمالي للسنوات المقبلة.

** يعزى هذا النقصان إلى تأخر تسجيل إسهام المملكة المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٢ وهو يمثل شذوذا إحصائيا.

خطوات محددة لتنسيق السياسات ومواءمة الإجراءات قبل عام ٢٠٠٤

تتوافق آراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضرورة المضي قدما في معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في تحسين تنسيق السياسات ومواءمة الإجراءات. وينبغي إدخال تحسينات فعالة على وجه السرعة. بل إن التوسيع المرتقب لعضوية الاتحاد يضيف المزيد من الطابع الحاسم على هذه المسألة.

< فعلى الصعيد الدولي، كان العمل المتصل بفرقة العمل المعنية بمواءمة الإجراءات التي شكلتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القوة الدافعة الرئيسية للمناقشة المتعلقة باتخاذ إجراءات محددة من أجل تطبيق هذا المفهوم (أي اعتماد الوثائق المرجعية الجيدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)

والتحضير للمنتدى الرفيع المستوى المعني بمواءمة الإجراءات، الذي عقد في روما في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

< وافقت الدول الأعضاء على صياغة مقترحات لاتخاذ تدابير محددة على مستوى الاتحاد الأوروبي في البلدان الأربعة المشمولة بالمبادرة التجريبية التي نُفذت في عام ٢٠٠٢ (فييت نام والمغرب وموزامبيق ونيكاراغوا).

< لتنفيذ إعلان روما المتعلق بمواءمة الإجراءات، ستضع المفوضية الأوروبية مجموعة من التوصيات من أجل اتخاذ إجراءات لكي تنفذها سوايا الدول الأعضاء الخمس عشرة، والبلدان العشرة المنضمة حديثاً، والاتحاد ذاته. والهدف من هذه التوصيات هو تحقيق حد أدنى من التنسيق والمواءمة وضمان التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية بشأن تنسيق التنفيذ عن طريق مجموعة من الإجراءات المحددة والواضحة.

مواصلة عدم ربط المعونة

سَلَّم مؤتمر مونتييري بأن عدم ربط المعونة^(٢) هو إحدى السبل المهمة لتحسين فعاليتها.

< تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعدم ربط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وأخذت الدول الأعضاء جميعها - أو هي في مرحلة الأخذ - بتدابير لتطبيق هذه التوصيات على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها.

< يوجد تحرك عام نحو عدم ربط المعونة يتجاوز نطاق توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.

< اتفق وزراء الاتحاد الأوروبي، أثناء انعقاد مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في أيار/مايو ٢٠٠٣، على مواصلة عدم ربط المعونة المقدمة من الجماعة الأوروبية من أجل تعزيز فعالية تلك المعونة وزيادة أثرها على محاربة الفقر.

المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة

تم الوفاء بهذا الالتزام إلى حد كبير. وقد شرعت الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية في اتخاذ عدد كبير من الإجراءات من أجل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

(٢) المعونة المربوطة هي التي تعطى إلى البلد المتلقي بشرط شراء بضائع أو خدمات من موردين موجودين في البلد المانح.

- < تمارس الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية نشاطا كبيرا في برنامج موسع ومتنوع للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.
- < تمثل مبادرات الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد طيفا كبيرا يشمل تعزيز بناء القدرات الطويلة الأجل، ويتصدى للقيود المتصلة بجانب العرض، ويدعم تحسين القدرة التفاوضية.
- < توفر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية موارد متزايدة للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، خصصت المفوضية لهذا الغرض ما يقرب من ١,٥ بليون يورو - مقارنة بـ ٦٤٠ مليون للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ - وخصصت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نصف بليون يورو. ومن ثم فقد بلغ مجموع ما خصصه الاتحاد الأوروبي بليونين يورو تقريبا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، أو نحو نصف المساعدة المتصلة بالتجارة المقدمة من جميع الجهات المانحة (على أساس ثنائي والمتعددة الأطراف)، استنادا إلى قاعدة البيانات المشتركة لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- < يوفر الاتحاد الأوروبي تمويلا كبيرا لبرامج الأونكتاد للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، كما أسهم الاتحاد بأكثر من ٥٠ في المائة في ميزانية سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ للصندوق الاستثماري العالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي الذي أنشأته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٢، بلغت مساهمات الاتحاد الأوروبي في هذا الصندوق الاستثماري ١٣,٦ مليون فرنك سويسري من الميزانية الإجمالية للصندوق البالغة ٢٤ مليون فرنك سويسري. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، تمثل مساهمات الاتحاد الأوروبي بالفعل ٨ ملايين فرنك سويسري من المبلغ المساهم به حتى الآن وهو ١٠ ملايين فرنك سويسري.

إصلاح النظام المالي الدولي

كُلف مجلس إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمواصلة النظر في سبل مبتكرة وعملية لجعل البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ذات صوت أقوى ومشاركة أنجع في عمل البنك والصندوق وفي عملية اتخاذ القرارات فيهما. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإها مفتوح للأفكار الجاري استحداثها حاليا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا المجال. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بالتدابير الإدارية التي اتخذت بالفعل لتعزيز قدرة مكثبي البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التابعين للمديرين التنفيذيين.

تخفيف عبء الديون

اتخذت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد التدابير اللازمة لضمان مشاركتها في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقدم بعضها بالفعل إسهاما في تخفيف عبء الديون تجاوز الأرقام المحددة في تلك المبادرة.

نادي باريس (صافي القيمة الحالية لعام ٢٠٠٢، بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
٤٣٧	إسبانيا
١ ٢٧٨	ألمانيا
صفر	أيرلندا
١ ٠٧٣	إيطاليا
٢٣٧	البرتغال
٥٥٠	بلجيكا
٢٤	الدانمرك
٨٨	السويد
٢ ١٧٣	فرنسا
١٣	فنلندا
صفر	لكسمبرغ
٥٢٨	المملكة المتحدة ^(١)
٢٢٩	النمسا
٣٢٦	هولندا ^(٢)
صفر	اليونان
٦ ٩٥٦	مجموع الدول الأعضاء

(١) فضلا عن ذلك، أسهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٣١,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة في تدابير صندوق النقد الدولي المتعلقة بتخفيف عبء ديون أوغندا.

(٢) فضلا عن ذلك، أسهمت هولندا بمبلغ ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في تدابير صندوق النقد الدولي المتعلقة بتخفيف عبء ديون زامبيا.

نُقل هذا الجدول - هو والجدول الوارد في الصفحة التالية - عن التقرير المعنون "صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية، المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - حالة التنفيذ. إعداد خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

حالة تعهدات الجهات المانحة ثنائية الأطراف للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة
المثقلة بالديون (المبالغ الاسمية حتى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بملايين دولارات
الولايات المتحدة)

من البداية إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢				منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ^(١)			
الالتزامات		المبالغ المسددة في شكل تبرعات		الالتزامات		المبالغ المسددة في شكل تبرعات	
تبرعات الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية		بما فيها تبرعات الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية		تبرعات الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية		بما فيها تبرعات الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية	
المأخوذ	الثنائية	المجموع	والمفوضية الأوروبية	الثنائية	المجموع	والمفوضية الأوروبية	الثنائية
إسبانيا	٤٠	٨٥	١٠٥	١٤	٢٥	٣٩	
ألمانيا	١٦٠	٧٢	٢٢٤	٥٥	٤٣	٩٨	
أيرلندا	٤	٢٠	٢٤	١		١	
إيطاليا	٨٦	٧٠	١٥٦	٢٩	٣١	٦٠	
البرتغال	٧	١٥	٢٢	٢		٢	
بلجيكا	٢٦	٢٠	٤٦	٩	٩	١٨	
الدانمرك	١٥	٤٥	٥٧	٥	١٥	٢٠	
السويد	١٩	٥٨	٧٧	٦	٢٦	٣٢	
فرنسا	١٦٦	٢١	١٨٧	٥٧	١١	٦٨	
فنلندا	١٠	٢٥	٣٥	٣	٦	٩	٦
لكسمبرغ	٢	١	٣	١	صقر	١	
المملكة المتحدة	٨٨	٢٢١	٣٠٩	٣٠	٩٥	١٢٥	
ليريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ^(١)							
النمسا	١٨	٢٦	٤٤	٦		٦	
هولندا ^(١)	٣٦	١٣٨	١٧٤	١٢	٥٦	٦٨	
اليونان	٩	٣	١٢	٣	٢	٥	٢
المجموع	٦٨٦	٨٢٠	١ ٥٠٦	٢٣٣	٣١٩	٥٥٢	٨

المصدر: مقتطفات من التقرير التالي: "المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - صندوق النقد الدولي ورابطة التنمية

الدولية - حالة التنفيذ - أعدده موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

حاشية: خفف الكثير من المانحين الديون عن طريق آليات ومبادرات أخرى، بما فيها: مرفق تخفيض الديون للبلدان التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية فقط (توفير التمويل لتخفيض الديون التجارية)، ومرفق محددة وقائمة في البلدان ومتعددة الأطراف من أجل تخفيف عبء الديون، والصندوق الاستثماري للطوارئ بأمريكا الوسطى، وبلغ التمويل ثنائي الأطراف من المانحين من أجل هذه التدابير ما يلي (بملايين الدولارات): أسبانيا - ٣٠ مليون دولار، وهولندا - ١٢,٨ مليون دولار، وإيطاليا - ١٢ مليون دولار، والمملكة المتحدة - ١٦,٣ مليون دولار، والنمسا - ٢,٧ مليون دولار، وألمانيا -

١٣,٢ مليون دولار، والسويد - ٢٣,٤ مليون دولار، والداغرك - ١٠,٩ مليون دولار (عن طريق صندوق استثماري ثنائي الأطراف يديره مصرف التنمية للبلدان الأمريكية).

هذه الموارد غير مدرجة هنا حيث أن تخفيف عبء الديون في إطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمر إضافي بالنسبة لهذه الجهود. وقد لا يكون المجموع النهائي لهذه الأرقام مطابقا نظرا لتدوير الأرقام.

(١) بالإضافة إلى ذلك، قدمت هولندا ٢٠ مليون دولار لتدبير صندوق النقد الدولي لتخفيف عبء ديون زامبيا بما يتجاوز إلى حد كبير تخفيف الديون المطلوب في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا المبلغ غير مدرج في التبرع المذكور أعلاه.

(٢) وبالإضافة إلى ذلك، تبرعت المملكة المتحدة بمبلغ ٣١,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل صندوق النقد الدولي لتخفيف ديون أوغندا. وهذا المبلغ غير مدرج في التبرع المذكور أعلاه.

(٣) هذه الأرقام مطابقة لموجز رئيس الاجتماع الفني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي انعقد يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ومعدلة لكي تأخذ في الحسبان تبرعات المفوضية الأوروبية لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والتي أدرجت كجزء من التعهدات بالتبرع التي أعلنتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتشمل التبرعات اللاحقة اليونان (٣ مليون يورو). وربط الكثير من المانحين مستوى تعهداتهم الإضافية بتقديرات لفجوات محددة في التمويل.

(٤) في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، قام المجلس المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي جمع بين وزراء من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بإقرار تبرع جديد للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمبلغ ٢٠٠ مليون يورو.

(٥) تم توقيع اتفاقات معنية بالتبرعات تغطي كامل حسابها المتبقي.

(٦) السندات الإذنية ذات موعد السداد المحدد.

- ◀ يجري الآن إحراز تقدم في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومنذ الشروع في هذه المبادرة في عام ١٩٩٩، اجتاز ٢٧ بلدا نقطة اتخاذ القرار، ووصلت ٨ بلدان منها مرحلة الإكمال. ولقد قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف المبالغ اللازمة لتمويل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عزمها على المضي إلى أبعد من الأهداف الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك عن طريق تمويل ١٠٠ في المائة من تخفيف الديون المشروط مسبقا والثنائي بنسبة ١٠٠ في المائة رسميا لجميع المطالبات على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- ◀ ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدائنين والمائنين الذين لم يوفرُوا بعد حصتهم في تخفيف عبء الديون ثنائي الأطراف والتمويل المتعدد الأطراف للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أن يفعلوا ذلك.
- ◀ إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للتباحث مع المؤسسات المالية الدولية ومع المائنين الآخرين بشأن التغييرات المحتملة في طريقة حساب شرط التصفية عند نقطة الإكمال بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعد فيها الديون غير محتملة في ذلك الحين بسبب الصدمات الشديدة وسبل سد الفجوة المالية في الوقت الذي تتم فيه كفالة المشاركة في الأعباء على نحو منصف.
- ◀ تجري المفوضية حاليا دراسة لمسألة تحمل الديون طويلة الأجل.

مصادر التمويل الابتكارية – المنافع العامة العالمية

- يجب الإشارة أيضا أنه سيتعين تكثيف متابعة الالتزامات بشأن ”مصادر التمويل الابتكارية“ و ”المنافع العامة العالمية“ لأنه ينبغي المضي في دراسة وتقييم هذه المجالات. ولقد بادرت بعض الدول الأعضاء بالفعل بتقصي مصادر التمويل الابتكارية:
- ◀ آليات الضريبة الدولية (فرنسا وإيطاليا)
- ◀ شراكات القطاع العام والخاص (فرنسا والدانمارك)
- ◀ زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية (الاقتراح الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن المرفق المالي الدولي)
- ◀ المنافع العامة العالمية (فرقة عمل دولية غير رسمية أنشأتها فرنسا والسويد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة).

• ملاحظات ختامية

وبعد مضي سنة ونصف على المؤتمر، يبدو أن التنفيذ قد بدأ بداية جيدة. وتدل المبادرات المسجلة على استمرار الالتزام القوي من جانب الاتحاد الأوروبي بتنفيذ نتائج عملية مونتيري. ويجب الآن الامتثال لهذا الزخم.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما صارما بنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وسيسهل التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري إسهاما كبيرا في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الحدود الزمنية التي حددناها بأنفسنا. وبالفعل فإن توافق آراء مونتيري هو جزء لازم من أجزاء هذه العملية، التي يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه الشديد بها، ويُعتبر تنفيذ التزامات برشلونة عنصرا ضروريا لذلك.

المرفق

النتائج التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، بشأن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية والإسبانية]

إن مجلس الاتحاد الأوروبي:

١ - إذ يرى أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يمثل فرصة تاريخية لإحراز تقدم صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الحد من الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بطريقة شاملة؛

٢ - وإذ يشير إلى اقتضاء قيام جميع الشركاء الدوليين بتحقيق هدف الأمم المتحدة الذي يقضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية واستنتاجات رئاسة المجلس الأوروبي في جوتنبورغ ولايكن، وإذ يقر بأهمية تعبئة موارد القطاع الخاص والعام الدولية من أجل التنمية المستدامة، فإنه يتعين زيادة الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك وفقا لتقديرات البنك الدولي مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٣ - وإذ يشدد على أنه ينبغي أن يقوم المؤتمر على روح الشراكة المعززة التي تضطلع فيها البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسية عن تنميتها الذاتية وكفالة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بينما تقوم البلدان المتقدمة بدعمها دعما إيجابيا، فتسهم بذلك في "الصفقة العالمية" التي ستناقش في مؤتمر قمة جوهانسبرغ؛

٤ - وإذ يقر بأن مسألة فعالية المساعدة من جانب الجهات المانحة والمتلقية على السواء يجب تناولها بشكل واف لضمان تأثير زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تأثيرا إيجابيا على التنمية، وأن يتم توجيه الموارد بشكل فعال وكفؤ لمحاربة الفقر والتقليل من عدم المساواة؛

٥ - وإذ يشدد على أن البلدان النامية تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن خلق بيئة سليمة للاقتصاد الكلي، وإطار مناسب للاستثمارات وضمان إدارة الأموال المتلقاة إدارة سليمة وفعالة، والالتزام بضمان الحكم الرشيد وتحقيق أسمى معايير الشفافية والقضاء على الفساد؛

٦ - وإذ يشير إلى أهمية تمويل التنمية في برنامج الدوحة الإنمائي، الذي ينبغي أن يتصدى للشواغل والأولويات الخاصة للبلدان النامية، لكي يتيح لها التمتع بكافة فوائد المشاركة في الاقتصاد العالمي؛

٧ - وبالتالي، وبغية تحقيق نتائج ناجحة للمؤتمر، فإن المجلس يشدد على أهمية توافق آراء مونتيري ويؤكد استعداداه لتقديم التعهدات التالية:

(أ) متابعة للتعهد بالنظر في السبل والأطر الزمنية التي ستتيح لكل دولة من الدول الأعضاء تحقيق هدف الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الدول الأعضاء التي لم تصل بعد إلى النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة يجب أن يلتزم كل منها - كخطوة أولى هامة - بزيادة حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية أثناء السنوات الأربع المقبلة في إطار عمليات تخصيص ميزانية كل منها، بينما تقوم الدول الأعضاء الأخرى بتجديد جهودها كي تظل عند نسبة تتجاوز نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة من المساعدة الإنمائية الرسمية، كي يبلغ معدل الاتحاد الأوروبي في مجموعه نسبة ٠,٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. وبغية تحقيق هذا الهدف، ستسعى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على أي حال، للتوصل، ضمن عمليات تخصيص ميزانية كل منها، إلى نسبة ٠,٣٣ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٦.

(ب) اتخاذ خطوات ملموسة لتنسيق السياسات وإجراءات المواءمة قبل عام ٢٠٠٤، على مستوى المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء على حد سواء، وذلك تمشيا مع أفضل الممارسات المتفق عليها دوليا بما في ذلك عن طريق تطبيق التوصيات الصادرة عن فرقة العمل التابعة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن ممارسات الجهات المانحة.

(ج) تنفيذ توصيات لجنة المساعدة الإنمائية بشأن عدم ربط المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ومواصلة المناقشات من أجل مواصلة عدم ربط المعونة. وسينظر الاتحاد الأوروبي أيضا في اتخاذ خطوات من أجل المضي في عدم ربط مساعدة المفوضية الأوروبية مع الإبقاء في نفس الوقت على النظام القائم لتفضيل الأسعار التابع لإطار عمل الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

(د) زيادة المساعدة في التدابير والقدرة الإنتاجية وبناء القدرات طويلة الأجل والمتصلة بالتجارة والتي تتصدى للقيود المتعلقة بجانب العرض في البلدان النامية، فضلا عن توفير دعم مباشر للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بغية تحسين قدرة البلدان النامية على

التفاوض في المفاوضات التجارية، بما في ذلك بواسطة التعهدات المقدمة في مؤتمر إعلان التبرعات التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في جنيف في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(هـ) المضي في العمل من أجل تحقيق عملية تقوم على المشاركة على الصعيد العالمي، بما في ذلك اقتراح تشكيل فرقة عمل مفتوحة العضوية لجميع الجهات الفاعلة على أساس مؤقت، وتستهدف تحديد المنافع العامة العالمية ذات الصلة.

(و) المضي في تفصي مصادر التمويل الابتكارية مع مراعاة الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة بشأن العولمة.

(ز) التأثير في إصلاح النظام المالي الدولي بمكافحة الممارسات السيئة للعولمة المالية، وتعزيز إسهام البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، مع احترام دور كل منها، وتعزيز الاتساق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

(ح) مواصلة جهودها لاستعادة القدرة على تحمل الديون في إطار المبادرة المعززة والمتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لكي تتمكن البلدان النامية، وخاصة الفقيرة منها، من متابعة النمو والتنمية بدون أي قيود من جراء الديون التي لا يمكن تحملها.